



MHUB

[www.mixedmigrationhub.org](http://www.mixedmigrationhub.org)

# ملخص تنفيذي

## أوضاع ومخاطر الهجرة المختلطة في شمال شرق إفريقيا

الدراسة الثانية،

تشرين الثاني، نوفمبر، 2015

## ملخص تنفيذي

### خلفية

يركز هذا التقرير على ظروف ومخاطر الهجرة في إثيوبيا والسودان ومصر. وعلى وجه الخصوص يركز على خبرات الناس المتنقلين. فمط الهجرة في هذه المنطقة معقد. ولم يُعثر على أي دليل يدعم فكرة أن أعدادا كبيرة من الناس يغادرون بلدانهم الأصلية بقصد الوصول إلى أوروبا. وغالبا ما تنبثق فكرة عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا من خيبة أمل إزاء الأوضاع في البلدان المجاورة. ويستهدف العديد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أسواق العمالة الإقليمية، مثل الخرطوم أو الخيار الأقرب للحماية، مثل القاهرة. ومة هجرة دائرية كبيرة وشبكات داخل المنطقة. ويقع التحرك عندما تفشل استراتيجيات معالجة احتياجات الحماية أو استراتيجيات كسب الرزق، وفي بعض الأحيان يؤدي الأمر إلى مزيد من الضعف ومن انتهاكات حقوق الإنسان.

تركز البحث في أوروبا (إيطاليا ومالطة) على إجراء مقابلات مع حوالي ١٠٠ مهاجر وطالب لجوء ولاجئ حول تجاربهم قبل أن يصلوا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، لذا فإنه لا يعتد باستجابات سياسات الاتحاد الأوروبي المباشرة تجاه عبور البحر. ويروي الأفراد الذين استجوبوا في إطار التقرير تفاصيل عمليات العبور من ١٠ نقاط حدودية منفصلة بين إثيوبيا والسودان ومصر، وأيضا بين إثيوبيا والسودان وإريتريا والسودان وليبيا. وتختلف نقاط العبور هذه إلى حد كبير من حيث عدد الأشخاص الذين يعبرون، ومدى الحاجة إلى الوسطاء وطبيعة السكان العابرين.

### النتائج الرئيسية:

الإنسان وإلى تجاوزات أثناء الرحلة. وتتعلق المطالبات التقليدية بالحماية الدولية بالظروف السائدة في بلد المنشأ للفرد. وتنشأ هذه الهموم الجديدة المتعلقة بالحماية خارج بلدان المنشأ للأفراد، وبالتالي فمن غير المرجح أن تسفر عن طلب ناجح للجوء. ومع ذلك فإنهم يلزمهم استجابة إنسانية عاجلة. وقد يشمل هؤلاء اللاجئين المعترف بهم و طالبي اللجوء، وأيضا من كانت هجرتهم الأصلية مدفوعة بالأسباب المفصلة في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وعادة ما يتم الخلط بين هذه الدوافع. وكثيرا ما ينتقل الأفراد فرارا من مجموعة من العوامل، ومنها انتهاكات حقوق الإنسان أو التمييز أو الفقر أو تدهور البيئة. وحتى الآن، وبغض النظر عن دوافعهم أو أوضاعهم، فإن الأفراد المتنقلين عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان خارج بلدهم الأصلي. ويبدو أن تلك الظروف المتعلقة بالحماية الإنسانية تتزايد عبر المنطقة، ولكن لا تتوفر معلومات مفصلة عن ذلك. ويحدد البحث أربعة حقوق إنسانية رئيسية ومخاطر حماية يواجهها الأفراد المتنقلون في هذه المنطقة، أو على الأقل الظروف التي تجعل الأفراد أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، والشواغل المتعلقة بالحماية.

أولا، حركة اللاجئين المتصاعدة، لا سيما اللاجئين الإريتريين، تنشأ من نقص الحماية ولكنها تخلق أيضا زيادة ملحوظة في مخاطر الحماية.

ثانيا، فمة خطر يتمثل في أن تتطور عمليات التهريب إلى الاتجار بالبشر بمجرد بدء الهجرة. وهناك تمييز قانوني واضح بين التهريب والاتجار. وبسبب الممارسة الشائعة المتمثلة في تمرير الأفراد من مجموعة إلى أخرى فقد تطمس هذه العمليات في الممارسة العملية. وقد يتصل الأفراد بالمهربين لتسهيل رحلتهم ليجدوا أنفسهم قد جرى تسليمهم للمتاجرين بالبشر الذين يبتزونهم من أجل المزيد من الأموال من خلال طلب فدية، وسوء المعاملة، والاستغلال الجنسي أو السخرة. وترتبط هذه المبادلات بالمعابر الحدودية. والأفراد الذين دفعوا مقابل الهجرة بالكامل مقدما أو أولئك الذين يشتبه في كونهم أثرياء نسبيا في بلدانهم الأصلية هم الأكثر عرضة للخطر.

ثالثا، من الشائع جداً أن يفتقر المهاجرون إلى المستندات الرسمية الدالة على هوياتهم، ويمكن لهذا أن يزيد من ضعفهم عند الاتصال بالمسؤولين في الدولة. وقد يتضمن ذلك تعرضهم لتدابير عقابية قانونية مثل الاعتقال أو الترحيل أو تعرضهم لمطالبات إضافية بالرشوة، أو لكليهما.

وأخيراً، هناك عدد متزايد من السكان القصر غير المصحوبين يهاجرون دوليا ويواجهون مخاطر زائدة مقارنة بالفئات الأخرى، نظراً لأنهم يُعتبرون إلى حد كبير أكثر ضعفا.

ومن أجل هذا أولى التقرير اهتماما كبيرا لتدفقات المعلومات والتمويل. وتظل الشبكات الاجتماعية ذات أهمية مركزية في التأثير على اتجاه الهجرات مستقبلا، وفي كثير من الحالات، على تمويل تلك الهجرات. فمن الواضح أن المهاجرين المحتملين يحاولون الاستفادة القصوى من العديد من مصادر المعلومات المختلفة قدر الإمكان. وقد يتم تنظيم/تمويل الحركة من أفراد الأسرة، وخاصة عندما يكونون بالفعل في بلدان أكثر ثراء. وبدلاً من ذلك، أفاد عدد من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم في هذا البحث أنهم غادروا دون إبلاغ أفراد الأسرة في بلدانهم الأصلية خشية أن يحاولوا منعهم من المغادرة.

الطرق التي تدير بها دول المنطقة حركة الهجرة واللجوء يحكمها أساسا المصالح الأمنية. ومة تقارير متداولة قابلة للتصديق عن مشاركة موظفي الدولة في التهريب والاتجار بالبشر. ولا يزال التنظيم الحكومي للهجرة أمراً ضروريا لحماية المواطنين وضمان التعامل المناسب مع مجموعات الهجرة. وفي المناطق التي تغيب فيها سيطرة الحكومة، مثل جنوب ليبيا، نجد أسوأ مشاهد لإساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وتظل سيادة القانون شرطاً أساسياً لأية محاولة للبدء في حل مشكلة إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء التي غالباً ما تحدث مع الإفلات من العقاب.

الهجرة عبر المنطقة، بحكم التعريف، هي هجرة دولية ولذلك مطلوب استجابة دولية منسقة للمساعدة في ضمان حماية حقوق المهاجرين. وعلى الرغم من وجود مصالح أوروبية واضحة في دعم وتمويل مثل هذا التنسيق، فقد أفادت جهات المجتمع المدني الفاعلة الإقليمية عن عدم ثقة كبيرة في مشاركة الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الهجرة وتعلله دائماً بأن الشواغل الإقليمية ذات أولوية. كما أن ندرة البيانات المتعلقة بالهجرة داخل المنطقة تجعل أي تخطيط في الأجل الطويل يشكل تحدياً كبيراً..

## الشكل 1



من قاعد بيانات "Migrant Footprints".

## مقدمة

بات حجم الوفيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمثل حالة طوارئ إنسانية لا تزال تهز العالم (المنظمة الدولية للهجرة عام 2014). وقد أخفقت الاستجابات السياسية في معالجة هذه الأزمة، بل شهد عدد الذين أُنقذوا أو قُتلوا في البحر المزيد من الزيادات الهائلة في الأشهر الأولى من عام 2015 (Grant 2015). ويُفسَّر المستوى العالي من الاهتمام السياسي والإعلامي المكرس لعبور البحر المتوسط إلى حد كبير بالخسائر الهائلة في الأرواح، ولكنه اهتمام جرى تذليله أيضا بالجمع المنهجي للمعلومات ذات الصلة والمسؤولية الواضحة من البلدان الغنية عن مواجهة تلك القضايا. ويربط نظام الهجرة في شمال شرق أفريقيا بين القرن الأفريقي (جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا والصومال) وشمال شرق أفريقيا (مصر والسودان)، على الرغم من البحث قد جرى فقط في إثيوبيا ومصر والسودان، بالإضافة إلى المقابلات في مالطة وإيطاليا مع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ذوي الخبرة القريبة بالتحرك عبر المنطقة. والهدف الرئيسي لهذا البحث هو التحقيق في الظروف والمخاطر التي يواجهها المتنقلون.

ثمّة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء عبر هذه المنطقة، ولكن عدم وجود معلومات مفصلة بما فيه الكفاية، وتحديثها بانتظام حول ما يحدث، يعني أنها لا تحظى بالاهتمام الدولي الذي تستحقه. وإحدى النتائج الرئيسية لهذا البحث أن معظم الذين يعبرون الحدود في هذه المنطقة ليس لديهم النية أو القدرة على الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. وحاليا باتت النظم الإقليمية للهجرة مترابطة على نحو متزايد، لذا يقدم هذا النظام الواسع للهجرة الإقليمية إمكانيات واضحة للتدخلات السياسية من أجل التصدي لاستمرار معاناة المهاجرين الضعفاء، وقد يساعد على معالجة مأساة منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإن النظر إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط هو أمر حيوي إذا أردنا أن نفهم تماما صنع القرار بشأن المهاجرين واللاجئين.

ويركز هذا التقرير على نظام الهجرة في إقليم شمال شرق أفريقيا، قبل عبور البحر. إنه يجمع أحدث المعلومات المتوفرة حول الهجرة الإقليمية، والتي يجري استكمالها بإجراء مقابلات مع المهاجرين وطالبي اللجوء، واللاجئين وغيرهم من أصحاب المصلحة في إثيوبيا والسودان ومصر وكذلك مع الأشخاص الذين وصلوا إلى إيطاليا أو مالطا ويمكن أن يعبروا عن تجاربهم الخاصة في عبور شمال أفريقيا. وهو يعتمد على ما يقرب من 100 من المقابلات التي أجريت بين ديسمبر 2014 وأبريل 2015. والتركيز الأساسي للتقرير منصب على إثيوبيا، والسودان، ومصر، وذلك على الرغم من أن الذين أجريت معهم مقابلات من أصول متعددة. ولحكومات هذه البلدان الثلاثة تاريخ طويل من دعم اللاجئين، على الرغم من أنها جميعا استجابت للهجرة بأساليب قوية في السنوات الأخيرة، وفي بعض الأحيان عن طريق القمع والإغلاق، وفي أوقات أخرى من خلال اتباع نهج لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ولأن أعدادا متزايدة من الأفراد مستعدون للمخاطرة بغوض هذه الرحلات البرية الدولية، فتزداد ضرورة وجود استجابة دولية منسقة.

نظراً لعدم وجود فرص للسفر مباشرة إلى الوجهات المرغوبة حول العالم، فقد باتت مسارات الهجر الطويلة والخطرة شائعة بشكل متزايد على مدى العقود القليلة الماضية. وقد حُدِّدت أربعة مسارات متميزة للهجرة الدولية من شمال شرق أفريقيا: طريق شمالي سابق، عن طريق مصر، إلى إسرائيل، وفي بعض الأحيان يصعد إلى أوروبا، طريق شرقي لليمن والمملكة العربية السعودية، طريق جنوبي، عن طريق كينيا إلى جنوب أفريقيا وطريق غربي إلى ليبيا وفي نهاية المطاف قد يتوجه إلى أوروبا (RMMS 2014). ويعتد هذا التقرير بجميع الحركات العابرة للحدود، وبشكل أساسي تجارب المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين يقومون بالعبور. ويتناول التقرير الخبرات عبر خمس حدود كبيرة، مع نقاط عبور متعددة، بالإضافة إلى دراسة منفصلة عن الحركة عبر السودان، وطريق إريتريا إلى إثيوبيا، وإثيوبيا للسودان (مع نقطتي عبور واضحتين)، وإريتريا إلى السودان، والطرق عبر السودان، والطرق إلى داخل مصر وخارجها (مع خمس نقاط عبور مألوفة) والسودان إلى ليبيا.

يسلط منشأ المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على طول هذا الطريق الضوء على أهمية الحماية الدولية كأحد الدوافع الرئيسية للهجرة. وتتوفر الإحصاءات الموثوقة فقط بمجرد وصول الأفراد إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعند هذه النقطة، يبدو الإريتريون من أهم مجموعات المهاجرين، إذ يستأثرون بـ 25% من الذين جرى إنقاذهم في وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2013 (Frontex 2014). وهناك أيضاً أدلة قوية عن سوريين يطيرون إلى الخرطوم من أجل الوصول إلى ليبيا وأوروبا في نهاية المطاف بسبب حواجز السفر الجوي المباشر، وذلك على الرغم من أن هذا البحث لم يستطع تأكيد أهمية هذا النمط من الهجرة. ويسلط مستولون من منظمات دولية أيضاً الضوء على القلق بشأن الفئات الضعيفة، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم، والذين يشكلون نسبة متزايدة من المهاجرين الدوليين، وذلك على الرغم أيضاً من عدم وجود إحصاءات موثوقة بها تؤكد ذلك. وهناك أدلة على تزايد عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يصلون عن طريق البحر إلى إيطاليا حيث تضاعفت الأرقام من أكثر من ألف إلى ما يزيد عن ألفين بين إبريل ويوليه 2015.

ومن الواضح حتى الآن أنه لا يتوفر لجميع الذين يتحركون دون حماية لحقوق الإنسان مطالب حماية واضحة في إطار التعريف الوارد في المادة 1 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وتشير إحصاءات الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط لعام 2014 (Frontex 2015) إلى أن اللاجئين قد يشكلون أغلبية من قبض عليهم خلال العام<sup>1</sup>، ولكن هذا لم يمثل الحالة في هذا البحث، على الرغم من أن المقابلات لا تنطوي على عينة تمثيلية للمتنقلين. وقد بدأ عدد كبير من الإريتريين الذين جرت مقابلتهم رحلتهم ليس من إريتريا نفسها بل في مخيمات اللاجئين في السودان، أو الأغلب في إثيوبيا. ولا توجد أية بيانات منتظمة عن أهمية هذا التحرك، لكن الإريتريين الذين جرت مقابلتهم في إثيوبيا من أجل هذا التقرير شددوا على غياب كامل للأمل لحالات اللاجئين التي طال أمدها (المنظمة الدولية للهجرة وآخرون، 2012). وأكد أفراد آخريين أن الدوافع التي لن تؤدي إلى مطالبات الحماية بموجب اتفاقية عام 1951، غالباً ما تنشأ من خبرات كبيرة وطويلة الأمد من الفقر. وكثيراً ما يوجد تداخل كبير بين هذه المجموعات. هذا إذاً هو السيناريو الكلاسيكي للهجرة المختلطة الذي يتضمن الأفراد المشمولين وغير المشمولين بدوافع الحماية ذات الصلة بالهجرة ويستخدمون نفس الطرق ونفس الميسرين، وعادة ما يعانون من نفس مستويات الاستبعاد والاعتداء.

ما تبقى من هذا التقرير ينقسم إلى ثمانية أقسام إضافية. ويستعرض القسم التالي المعلومات المنشورة مؤخراً حول الهجرة في منطقة شمال شرق أفريقيا، مع التركيز خاصة على المعلومات المتعلقة بإثيوبيا والسودان ومصر. ويقدم القسم الثالث لمحة عامة عن الأساليب المستخدمة في كل بلد من البلدان الخمسة حيث أجري البحث، والقسم الرابع يتناول إطار سياسة إدارة الهجرة على الصعيد الوطني في إثيوبيا والسودان ومصر. ويتناول الأقسام الثلاثة التالية البحوث التجريبية الجديدة التي أجريت من أجل هذا التقرير. ويقدم القسم الخامس لمحة عامة عن مخاطر الرحلة ويستعرض البيانات المحدودة للغاية التي تتوفر عن المراحل المختلفة من الرحلة. ويركز القسمان السادس والسابع موضوعياً في مسائل الحماية، التي جرى التشديد عليها في المقابلات مع معظم أصحاب المصلحة وعلى طبيعة ومصادر ومدى المعلومات المستخدمة من قبل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. وأخيراً، يتناول القسم الثامن الاستجابات الواردة من الدول والمنظمات غير الحكومية، ويأتي الختام في القسم التاسع، ويقدم الملحقان معلومات عن التشريعات السارية في البلدان الثلاث المستهدفة ويقدمان تفاصيل عن جميع الأفراد الذين جرت مقابلتهم في هذا التقرير.

1 تحليل المخاطر السنوي لـ Frontex الذي يغطي عام 2014 (Frontex 2015) يقدم قائمة بالجنسيات الرئيسية للأفراد الذين قبض عليهم على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (من مصر وليبيا إلى إيطاليا) والتي تمثل الغالبية العظمى من حالات القبض البحرية خلال السنة. من إجمالي 170,664 حال قبض، نجد 39,651 سوريا، و 33,559 إريتريا، و 26,340 من مواطني جنوب الصحراء غير محددين.